أداء إصلاح السياسة النقدية والمالية كدعائم للاقتصاد الجزائري

أ./ حمزة علي*

Abstract:

Cette étude vise à éclaircir le rôle des réformes économiques, y compris la reforme de la politique monétaire et de la politique budgétaire en Algérie; ainsi nous expliquerons importance de leurs complémentarité. Mais pratiqué dans certains systèmes économiques; ces politiques étaient légèrement moins efficace, ce qui incite ces systèmes de commencer la réforme de son système économique.Ce qui a encouragé cette réforme; le recours de ces derniers à des organisations internationales, pour conclure des accords dans le cadre des réformes économiques. L'Algérie n'est pas loin et non isolée du reste des pays en développement, surtout que les résultats des réformes n'étaient pas encourageants ; et que les différentes réformes n'ont pas apporté leur fruit. Ce qui entrainé le pays à adopter des accords de réformes économiques soutenus par des programmes complets touchant divers aspects de l'économie algérienne, y compris la partie de la politique monétaire et la politique budgétaire.

Les mots clés: Réformes économiques, Politique monétaire, Politique financière, Efficacité des politiques macroéconomiques.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور سير الإصلاحات الاقتصادية منها السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر التي تعد كسياسة اقتصادية كلية موضحين الدعائم التي تقوم عليها السياسة النقدية، وحدود دورها بالإضافة إلى أهدافها واختلاف طريقة عماها بين الدول المتقدمة والدول النامية. إلا أن هذه السياسات بشكلها الممارس في بعض الأنظمة الاقتصادية كانت قليلة الفعالية مما دفع بهذه الأنظمة إلى الشروع في إصلاح نظامها الاقتصادي، بما يحتوي من سياسات نقدية ومالية، وما شجع هذا الإصلاح لجوء هذه الأخيرة، إلى منظمات دولية لإبرام اتفاقيات في إطار الإصلاحات الاقتصادية. والجزائر ليست بعيدة ولا في منأى عن باقي الدول النامية حيث أن نتائج الإصلاحات فيها لم تكن مشجعة، الأمر الذي جعلها تجد نفسها في أزمة حادة من أهم جوانبها مشكلة المديونية وقيود اتفاقيات الإصلاحات الاقتصادية مدعمة ببرامج شاملة تمس مختلف الاقتصاد الجزائري ومن بينها جانب السياسة الاقتصادية التي من ضمنها السياسة النقدية والسياسة المالية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية، السياسة النقدية، السياسة المالية، فعالية السياسات الكلية.

* أستاذ مساعد (أ) – جامعة البليدة 2

مقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الثمانينات تحولا هاما بانتقاله من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد حر حيث عانى من إختلالات اقتصادية، ومالية، ونقدية حرجة للغاية. أبدى واضعو السياسة الاقتصادية اهتماما كبيرا بهذه الإختلالات فتقرر تطبيق حزمة برامج متتابعة وإصلاحات اقتصادية شاملة وجذرية تمثلت هذه السياسات الإصلاحية في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي من اجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد تحكمه آليات اقتصاد السوق، والبحث عن طرق تقليل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

لفهم أداء الإصلاحات الاقتصادية النقدية منها والمالية يتطلب منا دراسة الواقع النقدي والمالي عبر مختلف مراحل الإصلاحات التي طبقتها الجزائر على مستوى سلطتها وسياستها النقدية والمالية، ولأجل ذلك سنحاول استعراض مسار أدائهما لنقف على نتائج هذه الإصلاحات التي تمكنت بضرورة إحداث انتقال أداء فعلي على مستوى الاقتصاد الجزائري.

وعلى هذا تكون الاشكالية في هذا المقال حول: **كيف كاداء الاصلاحات الاقتصادية النقدية والمالية في الجزائر؟**

1) مدخل نظري للإصلاح الاقتصادي:

إن قضايا الإصلاح والنمو كانت ومازالت من القضايا الهامة والرئيسة سواء على المستوى المحلي أم الدولي، كما أنها تثير اهتمام مصممي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرارات في البلدان المتقدمة والنامية. ومن أجل ذلك نحاول تسليط الضوء على مصطلح الإصلاح الاقتصادي من خلال التعرف على جذوره وأهم عناصره.

1-1) مفاهيم حول الإصلاح الاقتصادي:

الإصلاح في اللغة فعله صلح، يصلح ومعناه الوفاق والتوافق وإعادة الشيء إلى أصله وإزالة عنه كل فساد وجعله ذو منفعة من دون فساد أو عيب وأصلح الشيء أي جعله سالما ومتفقا مع أصله وجوهره وجعله على استقامة وسلامة[1].

❖ **الإصلاح في الفكر الاقتصادي:**

في الفكر الاقتصادي الحديث وفي مدخل الاقتصاد الدولي بالتحديد، برزت عدة محاولات للتعريف بالإصلاح، إذ برزت عدة مصطلحات من إصلاح وتصحيح وتكييف. إلا أن كلها كانت تصب في زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الخام الحقيقي وتحقيق توازنات داخلية وخارجية، والغاية من هذا هو تهيئة محيط استثماري ملائم، وقادر على مواكبة القدرات التنافسية في السوق المحلية والدولية[2].

الإصلاح الاقتصادي هو عملية علاج للمشكلات التي يعاني منها معظم دول العالم، وخاصة الاختلالات الناجمة عن عجز ميزان المدفوعات، حيث تتبع إجراءات من شأنها زيادة الصادرات وخفض الواردات، وجذب النقد الأجنبي للداخل، وهو ما يعرف بالإصلاح النقدي، إضافة إلى إجراءات كبح العجز الحكومي، من خلال رفع الإرادات الحكومية وخفض نفقاتها[3]، وهو ما يطلق عليه الإصلاح المالي بهدف السيطرة على معدلات التضخم[4]، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
وبالتالي، يمكننا القول أن الإصلاح الاقتصادي في جوهره هو عملية تكييف هيكلي متعدد الأبعاد محوره هو التكيف مع آليات السوق، وبذلك يتطلب مراجعة أسلوب إدارة الاقتصاد الوطني[5].

❖ **جذور الإصلاحات الاقتصادية:**

تمتد جذور الإصلاحات الاقتصادية إلى الفترة بين 1950 و1972 من القرن الماضي أين كانت معدلات النمو في الاقتصاد الرأسمالي تبدو في بدايتها مرضية على الرغم من تفاوت مستوياتها: (3.8 % في الولايات المتحدة الأمريكية، 9،2% في اليابان، و5.5 % في ايطاليا، 6.4 % في ألمانيا، 5% في فرنسا، 2.8% في بريطانيا)، ونتيجة لذلك هيمنت السياسات الكنزية التي كان لها الأداء الفعال في إصلاح الاقتصاد الرأسمالي منذ الحرب العالمية الثانية.
الملاحظ أن أداء هذه الإصلاحات لم تدم طويلا، حيث بدأت تظهر بعض المظاهر السلبية للسياسات الكنزية وتبين عيوب فروضها، حيث برهنت هذه المظاهر تدني غير مقبول وغير مبرر في معدلات النمو. فخلال الفترة 1973 إلى 1993، تراجعت هذه المعدلات في المتوسط، إلى حوالي 2،3% في الولايات المتحدة الأمريكية، و3،4% في اليابان، و2 % في ألمانيا، و2،2% في فرنسا.

إن التدني المستمر في معدلات النمو هذه تعتبر مؤشرا محوري إلى بداية أزمة الاقتصاد العالمي، وأزمة السياسة الكنزية،كما تعتبر البداية الرئيسية في ترسيم الإصلاحات الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد أخفقت السياسة الكينزية في النقاط التالية:

- اتسمت هذه المرحلة بعدم التشغيل الكامل، حيث بقيت معدلات الاستغلال للقدرة الإنتاجية العالمية أدنى من 100%، وهذا ما أثبتته هذه المعطيات (ففي الفترة الممتدة من 1975 إلى 1982، كان المعدل في المتوسط 80 % في الولايات المتحدة، و77% في بريطانيا، و88% في ألمانيا) وهذا مما يؤكد آلية المعجل؛
- اهتمت السياسة الكنزية بتضخم الطلب دون تضخم التكاليف خاصة بعد سنة 1973 إثر ارتفاع أسعار المواد الخام، وهذا يعد بمثابة إعلان عن بداية أزمة تضخم التكاليف، وازدادت هذه الأزمة سنة 1979 بعد تدني معدل نمو الإنتاجية الحقيقية للعمل باعتبارها عامل مغذي لتضخم التكاليف، ففي الفترة ما بين 1979 و1990 وصل معدل نمو إنتاجية العمل حوالي 0.5%، 3%، 1.6%، و2.4% بالمقابل 2.5%، 7.7%، 6%، 5.1% و3.2%، في الفترة الممتدة بين 1950 و1973 في كل من الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا على التوالي[6].

انطلاقا مما سبق، نستنتج أن السياسات الكنزية المدعمة للإصلاح الاقتصادي لم تجد لها مسلك لحل أزمتها ولا منفذ لأزمة الاقتصاد الرأسمالي.

❖ **<u>سياسات الإصلاحات الاقتصادية (نيوليبرالية):</u>**

الملاحظ أن هناك سياسات بديلة بدأت تظهر على الساحة، وبممارستها وانصهارها مع الأزمة برزت في البداية ما يسمى بالسياسة النيوليبرالية واصطلح عليها في الأدبيات الاقتصادية بالإصلاحات الاقتصادية التي حددت أهدافها في:

- الحد من التضخم وبالأخص تضخم التكاليف والحد من عجز الموازنة؛
- رفع إنتاجية العمل وكسر حالة الاحتكار واتخاذ مبدأ المنافسة وتشجيع القطاع الخاص؛
- ربط سعر الصرف بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد؛
- إعادة ضبط الدين الداخلي والخارجي وتصحيح خلل ميزان المدفوعات؛
- وتحرير الأسعار الداخلية بعيدا عن سياسات الدعم.

حولت هذه الأهداف التي شملتها سياسات الإصلاح (نيوليبرالية) إلى مشروع مخطط يستند لتصحيح السياسات الاقتصادية للدول النامية التي كانت تمر بحالة عجز في سداد مديونيتها الخارجية، بالاضافة للسياسات الأخرى التي لها نقاط مشتركة بأزمة النظام الرأسمالي العالمي المنتهج في البلدان النامية التي أطلق عليه برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي يديرها الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وتتبعهما المنظمة العالمية للتجارة[7]. ولتوضيح ذلك يمكن تقديم عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي للصندوق والبنك الدوليين بالجدول التالي.

جدول رقم 01: عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي

التعيين	صندوق النقد الدولي	البنك الدولي	الملاحظات
السياسة التجارية	تحرير وإصلاح نظام الصرف	- سعر الصرف وإصلاح التعريفات الجمركية - تحرير الاستيراد وحوافز التصدير - تحسين الدعم المؤسسي للمصدرين - تطوير قطاعات التصدير والحد من الواردات	معالجة البنك للسياسة التجارية أشمل.
السياسة الائتمانية	-الحد من التوسع النقدي.	- لا يوجد	تتعلق ببرامج التثبيت قصيرة ومتوسطة الأجل لصندوق النقد الدولي (3-5) سنوات.
إجراءات تعبئة الموارد المحلية	- الأجور والأسعار - إصلاح نظام الضرائب - تحسين وإصلاح أداء الإنفاق الحكومي - الحد من الإنفاق الحكومي	- سياسة التسعير القطاعية - سياسة سعر الفائدة	يكمل بعضهما البعض
الدين الخارجي	دعم كفاءة إدارة الدين الخارجي	دعم كفاءة إدارة الدين الخارجي	اهتمام مشترك.
التكيف الهيكلي	دعم القدرات الإنتاجية	دعم القدرات الإنتاجية	رعاية البنك الدولي لتطوير القطاعات الإنتاجي تمتد إلى فترات أطول (5-10 سنوات)
ترشيد الاستثمار الحكومي وأداء مؤسسات القطاع العام	ترشيد الاستثمار الحكومي وأداء مؤسسات القطاع العام	ترشيد الاستثمار الحكومي وأداء مؤسسات القطاع العام	خصوصية يركز عليها الصندوق

المصدر: فايز عبد الهادي أحمد، «إصلاحات سياسة الإصلاح الاقتصادي وأثرها على اقتصاديات صناعة الخزف والصينى فى مصر»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 2000، ص 37.

2-1) أركان الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

هدفت الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت بداية الثمانينات إلى إيجاد طرق لتسيير المؤسسات العمومية من خلال إعادة هيكلة عضوية، بالتقليل من حجم المؤسسات عن طريق تقسيمها ومحاولة رفع التسيير الإداري المركزي عنها، وبإعطائها بعض الحرية في اتخاذ القرارات، إلا أن انهيار أسعار البترول نهاية 1985 وسنة 1986، والذي صاحبها تدهور حاد في قيمة الدولار الأمريكي، أثر بشكل كبير على مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وعجل في تعميق الأزمة، مما نتج عنه ارتفاع في المديونية الخارجية.

وقصد مواجهة الواقع المتأزم تم القيام بإصلاح 1986 كإجراء التحول نحو اقتصاد السوق، إلا أنه لم توضح آليات نجاح هذه الإصلاحات، لتأتي أحداث أكتوبر 1988 لتقوى طرح المطالبين بالإصلاحات الجذرية في تسيير الاقتصاد الوطني. علما أنه تم سن عدة قوانين في جانفي 1988 تصب في إطار الحد من الأزمة، وتم ترجمة تغير الرؤية السياسية والاقتصادية بدستور 1989 الذي تخلى عن النظام الاشتراكي.

❖ **أهداف سياسة الإصلاحات الاقتصادية:**

أتت هذه الإصلاحات لتحقيق أربعة أهداف رئيسية[8]:

1- **رفع معدل النمو الاقتصادي:** يتم ذلك من خلال توسيع الاستثمار المحلي والأجنبي، عبر توفير الشروط الملائمة لذلك، وأهمها: التمويل ورفع كفاءة القطاع العام مع الحد من تدخل الدولة، وتطبيق الخوصصة والتحرير الاقتصادي، وإعطاء الأولوية لسياسة الإنتاج من أجل التصدير لتحقيق تنمية ذات توجه خارجي والحد من البطالة المتزايدة؛

2- **تحقيق التوازن المالي الداخلي:** يتم ذلك من خلال إجراء تخفيض أساسي في عجز الموازنة العامة للدولة، الشيء الذي سمح بإعادة التوازن المالي المحلي، ويعبر عنه بمؤشر نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الخام الذي يجب أن يكون معدوما أو موجبا؛

3- **إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات:** يتم تحسين وضع ميزان المدفوعات، من خلال تحرير سعر الصرف، وتحرير التجارة الخارجية، وتشجيع الصادرات، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني برفع تنافسيته؛

4- **والوصول إلى مستوى معين من استقرار الأسعار:** تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم، يمثل هدفا هاما لأجل إزالة التشوهات السعرية، والوصول لوضعية مقبولة من استقرار الأسعار.

لإنجاز هذه الأهداف، قررت الجزائر تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي وذلك بتطبيق برنامج شامل لإعادة جدولة الديون بما يزيد على 17 مليون دولار على مدى سنوات البرنامج الأربع. وقد أتيح لوفورات هذه المبالغ من التمويل الخارجي بإحداث زيادة في معدل الاستيعاب خلال السنة الأولى من البرنامج، وهذا ما دل عليه التحول في ميزان الحساب الجاري الخارجي من فائض بنسبة 1.9 % في المائة من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1993 إلى عجز بنسبة 4.3 % في المائة من هذا الإجمالي في سنة 1994.

إن تجربة الجزائر تختلف نسبيا عن عملية التصحيح المعتادة التي ينتج عنها في البداية حدوث انكماش في الطلب الكلي. ولتوضيح ذلك نقدم الجدول التالي:

جدول رقم 02: السياسات والعناصر الرئيسية المكونة لبرنامج التعديل الهيكلي

سياسات برنامج التعديل الهيكلي	العناصر المكونة لها
سياسات تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد	– خطط ترشيد الاستثمار العام وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية – تحويل الموارد نحو القطاعات الأكثر كفاءة إنتاجية
	– برامج إدارة وتنظيم وإعادة هيكلة المؤسسات العامة والبنوك وشركات التأمين، وبرامج الخوصصة والتدريب التحويلي وانتقال العمالة
	– سياسة تعبئة المواد المحلية وإدارة الديون الخارجية تسديد المتأخرات والالتزامات، ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي بالنسبة لواردات الغذائية
سياسات تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي	– سياسات تحرير التجارة وإصلاح التعريفة الجمركية، وتحرير أسعار الصرف والفائدة وزيادة التكوين الرأسمالي الثابت – تشجيع البحوث العلمية والابتكارات، واستخدام تكنولوجيا ملائمة، وتطويع التكنولوجيا المستوردة
	– سياسات قطاعية، وتشمل تحرير أسعار السلع والخدمات، وإلغاء الدعم – زيادة الطاقة الإنتاجية وعوائد الصادرات، واستخدام سياسات سكانية، ورفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة اكبر من معدل النمو السكاني
سياسات تهدف إلى معالجة الآثار الجانبية لبرنامج التكيف الهيكلي لشامل	– سياسات توفير شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء ومحدودي الدخل – تحسين مستوى الاستثمار البشري، وتحسين نظم التأمينات والمعاشات، وصرف تعويضات مؤقتة
	سياسات المحافظة على البيئة وحمايتها من التدمير والتلوث، وتنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع، وتحميل المؤسسات الصناعية بتكاليف حماية البيئة

المصدر: تهاني فتحي إبراهيم علي رضوان، «تقييم برامج التكيف الهيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة: دراسة مقارنة»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 2000، ص 23.

❖ **تسلسل مسار الإصلاحات الاقتصادية:**

أ- فترة 1988- 1991:

عرفت هذه الفترة تحولات اقتصادية ذات طابع شمولي وتدريجي، وتسمى بمرحلة الإصلاحات المحتشمة، واشتملت بالإضافة لقانون 1988 على برنامج الاستعداد الائتماني الأول (1989-1991)، من خلال اتفاقيتين الأولى في 30 ماي 1998 والثانية في 03 جوان 1991، وتمثلان برنامجين للاستقرار الاقتصادي، وكذلك صدور قانون النقد والقرض 90-10.

ب- فترة 1992-1993:

اتسمت بهيمنة البعد الإداري وتسمى بمرحلة التردد والتراجع عن الإصلاح. تميزت هذه الفترة بعدم النشاط وتراجع الاقتصاد بعد المجموعة الرابعة المدونة في برنامج الاتفاق، كما وصفت بأنها تحمل بصمة اتخاذ القرار من طرف واحد ركزت على السياسة الاقتصادية التدخلية بالرمز بالأدوات الثلاث:لا لتخفيض الدينار الجزائري، لا لإعادة

الجدولة، لا لخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية المنتجة.علما أن هذه الفترة بالذات انعدمت فيها بدائل للتصدي للحالة المالية المتردية[9].

ج- فترة 1994- 1998:

ضاقت الحالة الاقتصادية، وبداية برنامج التعديل الهيكلي الموسع (برنامج التثبيت وبرنامج التعديل الهيكلي) وسميت بمرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة وبموجب هذا البرنامج حصلت الجزائر على التمويل اللازم، والتزمت بتطبيق إصلاحات هيكلية وفق إصلاح القطاع العمومي وشملت العمليات التالية[10]:

- الخوصصة سنة 1995؛
- تحويل صناديق المساهمة إلى شركات قابضة سنة 1996 وتعزيزها سنة 1997؛
- وبداية العمل الاقتصادي المسير بآليات العولمة.

د- فترة (1999إلى يومنا): استقرار الإصلاحات الاقتصادية، من خلال بطأ عملية التحول والوفرة المالية. حيث يمكن تبيان هذه في الجدول التالي:

جدول رقم 03: تطور أداء الإصلاحات الاقتصادية وتدابير السياسة الاقتصادية إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي

الرقم التسلسلي	الموضوع	التاريـــخ
01	إلغاء الحدود القصوى على معدلات الإقراض المصرفي مع فرض حد قدره خمس نقاط مئوية على قروض أسعار الفائدة المصرفية	1994
02	إدخال الحد الأدنى من الاحتياطي في المصارف بنسبة 3 % من الودائع التي تفرض عليها فائدة قدرها 11% سنويا	1994
03	تدقيق حسابات المصارف التجارية المملوكة للدولة بالتعاون مع البنك الدولي	1994- 96
04	تمويل إعادة هيكلة وإعادة رسملة المصارف التجارية العامة عن طريق عمليات الحقـن النقـدي وتحويل الديون	1994- 96
05	تنمية سوق المال: – إدخال نظام المزايدة ائتمانات المصرف المركزي – إدخال نظام المزايدة الأذون الخزانة – إدخال عمليات السوق المفتوحة	1995 1995 1996
06	تطبيق نسبة كفاية رأسمال المصارف بمقدار 4% مع رفعها إلى معيار بنك التسويات الدولية البالغ 8 % في عام 1999	1995
07	تعزيز القواعد الاحترازية التي تقيد تركيزات المخاطرة وتضع قواعد واضحة لتضـيف القـروض والمخصصات الاحتياطية	1995
08	إلغاء حد الخمس نقاط مئوية على نطاق أسعار الفائدة المصرفية	1996
09	قرار بتحويل صندوق الادخار الوطني إلى مصرف عقاري تجاري في أوائل 1997	1996- 98
10	انجاز الأعمال التمهيدية لإنشاء سوق رأسمالية – إنشاء لجنة التنظيم والرقابة على سوق الأوراق المالية – إنشاء شركة إدارة سوق الأوراق المالية – أول إصدار للسندات من جانب سوناطراك (12 مليون دينار جزائري فبراير1998)	1996-98
11	دمج صندوق الادخار الوطني في الجهاز المصرفي بالإضافة إلى ما يلي – إنشاء نظام لتمويل الإسكان – تنفيذ خطة قائمة على التدقيق والمراجعة لتعزيز المؤسسات – تعريف وتطبيق نسبة تحويل الودائع حسابات مدخرات الإسكان إلى قروض للإسكان	1997
12	استحداث خطة التأمين على الودائع	1997
13	إعداد برنامج لتحديث نظام المدفوعات بالتعاون مع البنك الدولي	1998

إصلاح المالية العامة

الرقم التسلسلي	الموضـــــــــــــوع	التاريـــــخ
01	توسيع نطاق ضريبة القيمة المضافة عن طريق خفض الإعفاءات	96-1994
02	زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات والأدوات الكهربائية الاستهلاكية	1994
03	زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من5% الى33% كخطوة لتوحيد معدل الضريبة المزدوجة على الشركات	1994
04	إلغاء الإعفاءات الضريبية على إيرادات الفوائد من سندات الخزينة	1994
05	إلغاء معدل ضريبة القيمة المضافة القصوى وقدرها 40%، مع زيادة نسبة إيرادات ضريبة القيمة المضافة التي تؤول إلى الحكومة المركزية	1995
06	وضع رقم ضريبي لكل ممول	1996
07	تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المنتجات البترولية	1997
08	إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بما في ذلك إلغاء الإعانات الاستهلاكية وتطبيق سياسة مسددة على الدخول	1996 – 1994
09	إصدار قرار بتضمين ميزانية التمويل اللازم لجميع مشاريع الإسكان العام الجديدة المخصصة للتأجير	1996
10	مراجعة الإنفاق العام بالتعاون مع البنك الدولي	1996

2) الإصلاحات الاقتصادية وأداء الاقتصاد الجزائري:

من أجل تحقق الأهداف الاقتصادية الكلية للبرنامج، اعتمدت الحكومة أساسا على التصحيح المالي القوي الذي تسانده سياسة صارمة بشأن الدخول وسياسة نشطة بالنسبة لسعر الصرف، كما طبقت سياسة نقدية متشددة وطبقت أسعار فائدة حقيقية موجبة.
وهذا تحول الميزان المالي العام للحكومة من عجز يبلغ حوالي 9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1993 إلى فائض تزيد نسبته على 3% من هذا الإجمالي في عام 1996و2.4% في عام 1997. والواقع أن هذا الانجاز، الذي أسهم كثيرا في خفض الفجوة بين المدخرات والاستثمارات في الاقتصاد، كان ممكنا بفضل الإجماع العريض بين الحكومة والنقابات العمالية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص.

2-1) اداء الاقتصاد الكلي في اطار الإصلاحات:

جاء الأداء المالي القوي المحقق بفضل الزيادات الحكومية التي استفادت كثيرا من انخفاض قيمة الدينار الجزائري وكذلك من أسعار النفط العالمية في عام 1996. وساهم في تحقيق هذه النتيجة أيضا التقييد الصارم للإنفاق العام وخصوصا بالنسبة للأجور وإعانات دعم الاستثمارات. وكان الهدف من وراء ظهور الفائض المالي هو الكف (الحد) من تعرض الميزانية للهبوط المحتمل في أسعار النفط بتوفير المرونة عند التصدي للمطالب المحتملة على الموارد العامة.

كان الانضباط المالي بمثابة الدعامة للسياسة النقدية المتشددة، التي نتج عنها هبوط نسبة السيولة من 49% في عام 1993 إلى 36% في عام 1996، مؤديا بذلك إلى إزالة الزيادة التي تراكمت خلال الفترة 1992– 1993 وألغيت الحدود القصوى على أسعار الإقراض من أسواق النقد والبنوك التجارية في سياق الانتقال نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للتحكم في السيولة[11].

كان لتنفيذ البرنامج الذي التزمت به الجزائر منذ عام 1994 نتائج مذهلة في استقرار الوضع الاقتصادي الكلي، فقد تراجع معدل التضخم إلى 6% في نهاية عام 1997 بعد أن كان قد وصل إلى 39% في عام 1994 بسبب تأثير خفض قيمة الدينار الجزائري بنسبة كبيرة في البداية وبسبب تعديلات أسعار السلع المدعمة والمحددة إداريا[12].
كما أن تشديد سياسات إدارة الطلب، بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري وفرت قدر كبير من التمويل الاستثنائي مما دعم الوضع الخارجي للجزائر بدرجة كبيرة حيث ارتفع إجمالي الاحتياطات من النقد الأجنبي من 1.5 مليون دولار في نهاية 1993 إلى 2.1 مليون دولار في نهاية 1995.
صاحب انتقال الجزائر من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق بتنفيذ عملية توجيه السياسة المالية العامة للدولة، اذ سعت الحكومة إلى تحديد دورها في توفير السلع والخدمات العامة، بالإضافة إلى هذا أدت الميزانية دورا جد هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإطلاق (تحرير،تسليم) الموارد للقطاع الخاص، وهذا جراء تخفيض عجز الميزانية.

ومن الجانب الهيكلي فقد دعمت السلطات قوة الميزانية، بإعادة تشكيل النظام الضريبي والسير نحو تخفيض الاعتماد تدريجيا على الإرادات البترولية وإعادة توجيه النفقات نحو القطاعات التي تحفز بالنمو مثل التعليم والصحة، مع تحسين شبكات الضمان الاجتماعي من خلال تأطيرها بطريقة أفضل لحماية الشريحة الفقيرة من أثار عملية التصحيح.

❖ **أداء السياسة النقدية بالجزائر في ظل الاستعداد الإئتماني الثالث:**

شمل الاستعداد الائتماني الثالث الفترة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، اذ تمكنت السياسة النقدية ضمن هذا البرنامج تحقيق دعم سعر صرف الدينار وهذا بتخفيض من حدة التضخم لتقريب بنسبته نسبة البلدان الشريكة اقتصاديا عن طريق تقليص معدل توسيع الكتلة النقدية إلى 14 % خلال مدة البرنامج (والتي كانت تساوي 21 % سنة 1993)، وهذا باستعمال أحد الوسائل لدعم الدينار المتمثلة في[13]:

- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%؛
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى 20%؛
- معدل سحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%؛
- والتخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994 تمهيدا للاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة.

واستعملت مجموعة الوسائل لبلوغ لأهداف السالفة الذكر والمتمثلة في:

- تعديل معدل الصرف ليصبح 36 دج للدولار الأمريكي أي نسبة تخفيض الدينار تساوي 40.17%؛
- تخفيض عجز الخزينة إلى 3.3 % من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- تحرير المعدلات المدينة للبنوك؛
- ورفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار المالي.

❖ **أداء الإصلاحات الاقتصادية في الاقتصاد الحقيقي:**

أهم الأهداف المنجزة على صعيد الاقتصاد الجزائري هي[14]:

- تسجيل نمو سلبي بالناتج المحلي الحقيقي بنسبة0,4% سنة 1994؛
- تسجيل معدل تضخم يصل إلى 29%؛
- تقليص إجمالي النفقات بمبلغ 25.7 مليار دولار مما ترتب عنه تدني العجز الكلي في الميزانية العامة وهذا مقارنة للناتج المحلي الإجمالي إلى 04.4.% مقابل 05.70%؛
- تقليص الحكومة لمديونيتها نحو الجهاز المصرفي بحيث هبط معدل الديون المعدة إلى الحكومة بنسبة 11.22% و13.04% لسنتي 1994 و1995؛
- الموافقة على سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية دون المعدل المعمول به دوليا بهدف إجاز للبنوك التجارية بتطبيق عملية التوسع الائتماني؛
- رصد عجز في الحساب الجاري لسنة 1995 بـ 2.8 مليار دولار أي ما يقارب 06.9% بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- وانطلاق رسمي لسوق الصرف بين البنوك في ديسمبر 1995.

2-2) أداء السياسة الاقتصادية والنقدية لعام 2010:

تمكن الاقتصاد الوطني من انجازات مالية جد مشجعة في 2010 وهذا لتدعيم الوضعية المالية الخارجية،كما حقق ميزان المدفوعات الخارجي الجاري فائض جد هام في 2010 (12،16 مليار دولار7،5% من إجمالي الناتج الداخلي) ، هذه الوضعية كانت نتاج للتحسن المتواصل لسعر برميل البترول والارتفاع الكبير لإيرادات المحروقات (26،4%).

ليتمكن هذا الأداء في مجال الحساب الجاري الخارجي من التحكم نسبيا في عجز الخدمات، ومن شبه توازن في بند عوائد عوامل الإنتاج الصافي وهذا نظرا لفترة تمثلت بعائد معتبرا بموجب توضيفات احتياطات الصرف واستقرار فائض بند التحويلات الجارية.

كان أداء حساب رأس المال لسنة 2010 في تحسن (3،5) مليار دولار مقابل (2،5) مليار دولار سنة 2009، تؤكد هذه النتائج الموجبة والملموسة في الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات لسنة 2010 (15،58مليار دولار مقابل 3،86مليار دولار في سنة 2009)في تدعيم نسبة احتياطات الصرف الرسمية للجزائر.

تأتي هذه المؤشرات الايجابية لتثبت الحالة المالية الخارجية الصافية للجزائر على قدرتها ومدى تصديها للصدمات الخارجية. كما ساهمت سياسة تسيير سعر الصرف من طرف بنك الجزائر في تدعيم استقرار المالي الخارجي. تمكن بنك الجزائر في سنة 2010 من تدخلات في سوق الصرف ما بين البنوك للوصول إلى سعر صرف فعلي وحقيقي للدينار كمتوسط سنوي (2،64 %) ليترتب عن هذه الوضعية بقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في ترتيبه شبه التوازني على المدى المتوسط، إضافة عن التقلبات المستمرة والمتزايدة لأسعار صرف العملات الأساسية ومحدودية الصادرات خارج المحروقات (ما يقارب مليار دولار في سنة 2010).

تميزت هذه الفترة بمستوى احتياطات الصرف الرسمية الفعالة إذ تؤدي دور صمام الأمان اتجاه الصدمات الخارجية المتوقعة. كما أقيم الاستقرار المالي الخارجي على المدى المتوسط والطويل بمتابعة التسيير الحذر لأحتياطات الصرف الرسمية من طرف بنك الجزائر، بالسعي إلى تحقيق الأهداف التالية[15]:

- **الحفاظ على قيمة رأس المال:** التخفيف من خطر خسارة القيمة السوقية للأصول، بالاحتفاظ على محفظة متنوعة لأصول ذات القيمة الرفيعة؛
- **الاحتفاظ على مستوى عالي من السيولة:**توظيف الاحتياطات في أصول بتاريخ استحقاق قريب أي التي يمكن إعادة بيعها مباشرة دون فقدان قيمتها؛
- **تحقيق المردودية المثلى:** الحصول على أفضل مردود متاح باحترام الأهداف المتمثلة بالأمن والسيولة.

تدل هذه المؤشرات الإيجابية الحالة المالية الخارجية الصافية للجزائر على قدرتها ومدى مقاومتها وتصديها للصدمات الخارجية.

❖ **سياسة تسيير سعر الصرف واستقرار المالي الخارجي:**

استطاعت في سنة 2010 تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك من الحصول على تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار كمتوسط سنوي (2،64%) مما ترتب على هذه الحالة بقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في مستواه شبه

التوازني على المدى المتوسط، إضافة على التقلبات المستمرة والمتزايدة لأسعار صرف العملات الأساسية وقلة الصادرات خارج المحروقات (ما يقارب مليار دولار في سنة 2010) يؤكد هيكل المدفوعات الخارجية استقرار حصة المدفوعات الخارجية واستقرار حصة المدفوعات بالأورو في حدود 46% مقابل 50% للدولار يوظف هيكل التجارة الخارجية مع الخمسة عشرة شريك تجاري رئيسي للجزائر كقاعدة ترجيح لسعر الصرف الفعلي الحقيقي وأيضا سلة العملات المرجعية[16].

أقيم الاستقرار المالي الخارجي على المدى المتوسط والطويل بمتابعة التسيير الحذر لاحتياطات الصرف الرسمية من طرف بنك الجزائر،بالسعي إلى تحقيق الأهداف التالية[17]:

– **الحفاظ على قيمة رأس المال:**التخفيف من خطر خسارة القيمة السوقية للأصول بالاحتفاظ على محفظة متنوعة لأصول ذات القيمة الرفيعة (هذا في مجال تنقيط القرض ونوع المصدر) وبتطبيق متناسب لتقليل المخاطر؛

– **الاحتفاظ على مستوى عال من السيولة:** توظيف الاحتياطات في الأصول بتاريخ استحقاق قريب أي التي يمكن إعادة بيعها مباشرة دون فقدان قيمتها؛

– **التمكن من المردودية المثلى:** الحصول على أفضل مردود متاح باحترام الأهداف المتمثلة بالأمن والسيولة.

وتميزت سنة 2010 بالرجوع إلى التوسع النقدي لكن بمعدل أقل من تلك التي تميزت بها سنوات 2006 إلى 2008 بارتفاع قدر ب10،2% في 2010 تساير استرجاع دور الموجودات الخارجية الصافية في عملية الإنشاء النقدي مع مواصلة ديناميكية القروض الموجهة للاقتصاد.

وعكس حالة البلدان الناشئة التي انخفضت بها القروض الموجهة للاقتصاد متأثرة بالأزمة المالية الدولية،فإن الجزائر عرفت ارتفع القروض الموزعة من طرف البنوك العامة للمؤسسات والأسر مباشرة أو عن طريق الاستثمار في السندات المصدرة من طرف المؤسسات ب 15،6% في 2010 (خارج إعادة شراء القروض غير الناجعة من طرف الخزينة). وسايرت هذه الزيادة،النمو الكبير للقروض بالمفهوم الحقيقي لتصنف الجزائر في مجموعة البلدان الناشئة المتصفة بالنمو السريع للقروض متأثرة بذلك بقوة القروض متوسطة وطويلة الأجل، إذ وصلت مجموع هذه القروض إلى 59،9% في أواخر 2010 مقابل 57،2% نهاية 2009. وهذا مما يدل عن الأداء الفعال للتمويل الطويل المدى لمشاريع الاستثمارات بواسطة البنوك. حيث أن حصانة النظام البنكي مكن من مواجهة الصدمات الخارجية عن طريق تخصيص موارد الادخار. وبالتالي سمح الارتفاع المعتبر لودائع البنوك (تحت الطلب) في 2010 بـ 12،5% مقابل انخفاض بـ 8،2% في 2009 في تدعيم أكثر لقدرة رؤوس الأموال القابلة للاقتراض التابعة للبنوك القائمة على موارد متزايدة ووضعية جيدة للسيولة، إضافة لهذا يعتبر الفائض في السيولة موزع أكثر ديناميكية على مستوى البنوك، مما تسبب في تقلص نشاط السوق النقدية ما بين المصارف[18].

فضلا عن حدة فائض السيولة الهيكلية، ساهمت الإدارة المنسقة للسياسة النقدية من طرف بنك الجزائر حصر الضغوطات التضخمية سنة 2010، مما أتاحت المزيد من تثبيت الاستقرار النقدي.

ركزت الإدارة الفعالة لسياسة النقدية على التخفيض الفعلي لفائض السيولة طبقا لحجم الموجودات الخارجية المستمرة في التزايد، إضافة لهذا شكلت الاحتياطات الحرة بالمتوسط مبلغ 63 مليار دينار في سنة 2010.

❖ **القطاع المصرفي ضمن مسار الاصلاحات:**

تميز القطاع المصرفي في سنة 2010 بوضعية جيدة لسيولة المصارف وبموارد ثابتة ومتزايدة. وتعتبر مؤشرات الصلابة المتمثلة بالمصارف العمومية أو الخاصة قريبة من تلك المدونة في البلدان الناشئة نسبة الملائمة مقبولة (23،31% في 2010 مقابل 22،11% في 2009) أكثر ما جاءت به توصيات بازل3 مردود جيد لرؤوس الأموال (20،72% في 2010) ومردود متميز لأصول(1،52 %)الموافقة لأحسن النتائج المحققة في البلدان الناشئة.

عرف هامش الفائدة للمصارف ارتفاع (63،8% في 2010 مقابل 57،36% في 2009) مع انخفاض الأعباء خارج الفائدة (39،40% في 2010 مقابل 49،98% في 2009). تتشكل المؤونات الخاصة بالديون غير الناجعة بنسبة عالية(74،1% مقابل 68،3% نهاية 2009) مما يوضح أن البنوك العمومية والخاصة قد عمدوا من رفع رؤوس أموالهم على تكوين المؤونات الضرورية[19]. وبالتالي، حفزت الإجراءات الجديدة المتمثلة بالنقد والقرض في أوت 2010 مهام بنك الجزائر في إطار الإشراف والرقابة البنكية، كما أوكلت له صلاحيات إضافية في ميدان الاستقرار المالي. دعم بنك الجزائر إمكانياته في مجال اختيارات الصلابة منسقا ومكملا

ولتحقيق نمو مستدام يتطلب تنوع اقتصادي بإعادة توازن هيكل الاقتصاد الوطني بإعطاء الأولوية وتحديد قطاع الفلاحة والصناعة والخدمات المنتجة بنوعية وجودة لاكتساب السوق والحد من تبعية المحروقات.

خاتمة:

حققت الإصلاحات الاقتصادية للجزائر تقدما كبيرا في استقرار الاقتصاد الكلي، وفي إنشاء آليات السوق بعد تطبيق حزمة برامج مدعومة إلى برامج التثبيت، ثم برامج التعديل الهيكلي التي تسعى إليه الجزائر كباقي الدول التي باشرت في الإصلاحات الاقتصادية إلى استعادة أداء اقتصادي، على مستوى التوازن النقدي الداخلي، وانكماش المديونية الخارجية وانخفاض خدمات الدين وارتفاع احتياط الصرف، واستقرار في سعر صرف ميزان المدفوعات، ماهي إلا مؤشرات دالة على الأداء المالي والنقدي الجيد. إلا أن أداء هذا الاستقرار لم يكن غاية في حد ذاته لكونه لا يمثل الهدف الأكثر طموحا وهو الانتعاش الاقتصادي الذي لا يزال هشا وغير كافي، مادام قائما أساسا على عوامل خارجية، وهذا ما يتطلب الإسراع في تحريك جانب العرض من خلال مواصلة الإصلاح الاقتصادي في جانب القطاعات الاقتصادية المنتجة.

وعليه يمكن طرح جملة من التوصيات اهمها:

- على بنك الجزائر أن يتأكد من أمن وصلابة الجهاز المصرفي ككل كشرط اساسي لتطبيق فعال لسياسة النقدية؛
- تخصيص مدروس وفعال للموارد حتى تحقق استثمار منتج ويتماشى مع الأهداف العامة لسياسة الاقتصادية؛
- يعد أداء السياسة النقدية في الاستقرار المالي أساسي في الجزائر؛
- وضرورة الاستفادة من التجارب السابقة لتفادي اي ازمة قد تحل نتيجة لتغيرات في اسعار البترول.

الهوامش والمراجع:

1 معيزي قويدر، «فعالية السياسة النقدية فى تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990–2006»، أطروحة دكتوراه فى العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 195.

2 محمد دويدار & أسامة الفولى، «مبادئ الاقتصاد النقدي»، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 259.

3 LESSANDRO Pio A. «The social dimension and Economic Adjustment programs economic: Feed pack and implication for Medium and long Term», Martin Pres, new York 1992, pp. 233– 237.

4 عبد المنعم مبارك & أحمد الناقة، «النقود والصيرفة والنظرية النقدية»، ط. دار الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص 293.

5 خليل عبد القادر، «محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية فى الجزائر للفترة (1990–2006)»، أطروحة دكتوراه علوم فى العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 195. ص 6.

6 بن عزوز محمد، «الاقتصاد الجزائري بين تفعيل الإصلاحات الاقتصادية والشراكة الأجنبية»، مطبوعة، جامعة الجزائر، 2005 ، ص 3.

7 المرجع السابق لـ بن عزوز محمد، ص 28.

8 كريم النشايبي وآخرون، «الجزائر الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق»، دراسة لصندوق النقد الدولي، نيوروك، 1998، ص 17.

9 المرجع السابق لـ كريم النشايبى، ص 24

10 جاري فاتح، «مدى ملاءمة برامج الإصلاح الاقتصادى بجيليها اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه علوم فى العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 132.

11 المرجع السابق لـ كريم النشاشيبى، ص 25.

12 بركان زهية، «فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم فى ضل العولمة: دراسة حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه علوم فى العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 58.

13 بن عبد الفتاح دحمان، «أداء السياسة النقدية فى الجزائر فى ضوء إصلاحات»، جامعة أدرار، 2005، ص 11.

14 المرجع السابق لـ بن عبد الفتاح دحمان، ص 13.

15 لقصاصى محمد، «تقرير بنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 »، ص 1.

16 بن حمودة فاطمة الزهراء، «أثر تقلبات الصرف على التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه علوم فى العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص317.

17 المرجع السابق لـ بن حمودة فاطمة الزهراء، ص 320.

18 المرجع السابق لـ لقصاصى محمد، ص 9.

19 المرجع السابق لـ لقصاصي محمد، ص 11.